

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

بيان

السفير ماجد عبد الفتاح عبد العزيز

المندوب الدائم

لجمهورية مصر العربية

أمام

النقاش العام للجنة الأولى
الدورة ٦١ للجمعية العامة

الأربعاء ٤ أكتوبر ٢٠٠٦

رجاء المراجعة لدى الإلقاء

السيدة الرئيس

يسعدني أن ابدأ بتهنئتكم على تولي رئاسة اللجنة الأولى، وأن أهني أيضاً باقي أعضاء المكتب، كما أود أن أعرب عن انضمامنا الى بيان دول عدم الانحياز الذي ألقاه سفير اندونيسيا.

السيدة الرئيس

تجتمع اللجنة الأولى في هذه الدورة في ظل مناخ دولي معقد تشوبه مشاعر الشك وعدم الثقة. فالبعض - استناداً الى قوة عسكرية أو اقتصادية- يرى أن قواعد نزع السلاح وتحقيق الأمن الدولي لم تصغ لتطبيق عليه وعلى حلفائه، بينما يؤمن السواد الأعظم بأن هذه القواعد قد وجدت لتطبق على الجميع على حد سواء... على الدول النووية وغير النووية... على كبار منتجي الأسلحة التقليدية وصغار مستهلكيها... بغض النظر عن مستوى التقدم العسكري أو الاقتصادي.

وترتب على هذا المناخ فشل مؤتمر ٢٠٠٥ لمراجعة معاهدة منع الانتشار النووي، وما تلاه من فشل قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ في الاتفاق على جزء نزع السلاح بالوثيقة الختامية، ثم فشل دورة هيئة نزع السلاح لعام ٢٠٠٦ في الاتفاق على رفع اوراق عمل الى الدورة المقبلة، وكذلك فشل مؤتمر مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الاسلحة الصغيرة والخفيفة، اضافة الى استمرار فشل مؤتمر نزع السلاح حتى في الاتفاق على تقرير موضوعي بنهاية دورته لعام ٢٠٠٦.

ومما لاشك فيه ان استمرار حالة الشقاق تلك تؤثر على مجمل آليات نزع السلاح متعددة الاطراف، وتعتبر عن نمط محدد

لوجود اختلال جوهري، يطرح بدوره تساؤلاً محددًا عن الأسباب وراء هذا النمط المحدد الذي يعوق نشاط الآليات الدولية لنزع السلاح، كما يطرح تساؤلاً حول هدف البعض من وراء الإفشال المتعمد للآليات متعددة الاطراف لنزع السلاح، وعمّا إذا كان يتمثل فيما تفرضه هذه الآليات من التزامات محددة لنزع السلاح، وبشكل أساسي نزع السلاح النووي، ومحاولة استبدالها بآليات أخرى خارج إطار الأمم المتحدة - لخدمة أغراض وأهداف أمنية محددة لبعض الاطراف مثل مبادرات منع الانتشار أو مدونات السلوك التي يحاول البعض فرضها خارج الإطار التعاقدية من خلال مجلس الأمن.

السيدة الرئيس

إن أخطر ما نشهده حالياً في مجال نزع السلاح هو بؤادر إنهيار نظام منع الانتشار النووي الذي أرسته معاهدة منع الانتشار والذي قام على التزام الدول النووية بإتمام نزع السلاح النووي في إطار زمني محدد وتحت إشراف دولي فعال، مقابل إلتزام الدول غير النووية بالاستفادة الكاملة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية - التي نعتبرها حقاً غير قابل للتصرف لكافة الدول الأطراف في المعاهدة - دون تجاوز ذلك إلى مرحلة إنتاج الأسلحة النووية.

وفي ضوء ذلك، فإن معاهدة منع الانتشار اليوم تتعرض لتهديد حقيقي بفعل عدد من المواقف المتعنتة التي يتعين تعديلها وهي:

أولاً: تنصل الدول النووية من الإلتزام الواقع عليها بالعمل على إزالة الاسلحة النووية تنفيذاً لأحكام المادة السادسة من

المعاهدة والخطوات الثلاثة عشر القابلة للتحقق لنزع السلاح النووي في الاطار الدولي متعدد الاطراف بما فيها تفعيل آليات نزع السلاح بإنشاء مجموعة عمل حول نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح، وإبرام اتفاقية دولية بشأن المواد الانشطارية في اطار قابل للتحقق الدولي، يتعامل مع كل من المخزون الحالي من هذه المواد اضافة الى حظر انتاجها المستقبلي. كذلك التصديق على اتفاقية حظر التجارب النووية CTBT ومن ثم دخولها حيز النفاذ، رغم ان هذه الخطوات وغيرها قد وافقت عليها الدول النووية بتوافق الآراء في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار النووي في عام ٢٠٠٠.

ثانياً: عدم تحقيق التوازن المرجو بين التعامل مع قضية نزع السلاح وقضية حظر الانتشار- وعدم الالتزام بالأولويات الواضحة التي ظلت تحكم عمل الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح، واستبدالها بأولويات جديدة يتم السعي لفرضها في أطر ثنائية وخارج الإطار الدولي متعدد الأطراف.

ثالثاً: تهرب الدول النووية من التزاماتها بدعم ومساعدة الدول الاطراف على الاستفادة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، وسعيها لتصوير سعي البعض لتحقيق هذه الاستفادة على أنه خطوات أولى نحو إنتاج الأسلحة النووية، في مواقف تقوم على الافتراض الجزافي ولا يدعمها أي دليل مادي.

رابعاً: التقاعس عن بذل جهد حقيقي لتحقيق عالمية المعاهدة والتي تمثل الضمان الوحيد لبقائها واستقرار النظام المنشأ بموجبها، وعلى رأس ذلك عدم تنفيذ الدول المودعة لتعهداتها بتنفيذ القرار الخاص بالشرق الاوسط الصادر كجزء اساسي من قرار المد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ والفقرات ذات الصلة بالوثيقة الختامية لمؤتمر

المراجعة لعام ٢٠٠٠، في الوقت الذي تدعم فيه دول نووية دولاً أخرى غير أطراف في المعاهدة حازت أو تتداول معلومات عن حيازتها للأسلحة النووية، في تناقض كامل مع التزامها بالعمل على انضمام تلك الدول للاتفاقية كدول غير نووية.

خامساً: ازدواجية المعايير في التعامل مع التزامات الدول في مجال نزع السلاح - وخاصة النووى - استناداً إلى اعتبارات سياسية وأيديولوجية أو دينية، وهو ما يمثل منهجاً يؤدي إلى إضعاف الأطار القانوني للالتزامات الواقعة على الدول الأطراف بمعاهدة منع الانتشار النووى.

وارتباطاً بذلك، فإن مصر تؤكد على رفضها لحيازة إسرائيل أو إيران أو أي دولة بمنطقة الشرق الأوسط للأسلحة النووية، وتشدد على ضرورة توحيد المعايير في التعامل مع قضايا نزع السلاح النووى ومنع الانتشار في الشرق الأوسط، وعلى نحو يقود إلى إقامة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وفق خطة فعالة تقوم على ضمان انضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وتدمير كافة قدراتها النووية غير السلمية، وتقوم في نفس الوقت على ضمان عدم سعى إيران للحصول على الأسلحة النووية. فهذا هو الطريق الوحيد للتعامل مع القضية في إطار واضح المعالم يحقق الأمن الدولي، ويقوم على الشرعية والعدالة والمساواة.

السيدة الرئيس

إن ما شهدناه خلال العام المنصرم من فشل للجهد الجماعي الدولي لم يقتصر على نزع السلاح النووى، فما ينطبق على نزع

السلاح النووي ينطبق على الأسلحة التقليدية.. فقد فشل مؤتمر مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة والخفيفة نتيجة صراع بين مواقف كبار المنتجين ومواقف الدول الصغيرة التي تعاني بشدة من الآثار الإنسانية المأساوية لعمليات الإتجار غير المشروع. والآن يسعى البعض لإبرام اتفاقية تنظم تجارة الأسلحة التقليدية، في الوقت الذي فشل فيه سجل الأمم المتحدة في مجرد الحصول على بيانات طوعيه من الدول الأعضاء. هذا وترى مصر أهمية تركيز الجهود الدولية في التأكيد على مسئولية الدول في التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة على المستوى الوطني، وعلى مسئولية المجتمع الدولي في توفير الدعم المالي والتقني لمساعدة الدول - وخاصة الدول النامية- على تنفيذ اهداف برنامج عمل الأمم المتحدة في القضاء على الإتجار غير المشروع بالاسلحة الصغيرة والخفيفة بدلاً من تشتيت جهود المجتمع الدولي في أطر موازية تتسع لتشمل باقى الأسلحة التقليدية، وقد تؤدي الى تراجع التوافق الدولي الحالى فى هذا الصدد.

السيدة الرئيس

إن التطورات السلبية فى مجال نزع السلاح لاتتم بمعزل عن الاطار الاشمل للأمن والسلم الدوليين، وهو ما يفرض علينا إمعان النظر فى عدد من العناصر التى يتوجب أن نحذر منها إذا كنا نرغب فى إحراز أى تقدم.

أولها إن انتهاج سياسات حكم القوة بدلاً من حكم القانون لا يمكن أن يسفر عن التوصل لتسوية المشكلات الدولية أو لتحقيق الأمن لأى من أطراف المجتمع الدولي، وذلك على المستويين الاقليمى

والدولى، وعلى نحو ما اظهرته بوضوح التطورات الاخيرة فى افغانستان والعراق ولبنان.

ثانيها ان غياب محاولات جادة للتوصل الى تفاهم مشترك حول قضايا الامن الدولى تقوم على تعزيز نظام الامن الجماعى يودى الى ازدياد التوترات الثقافية والدينية مما يقلل من فعالية آليات الشفافية وإجراءات بناء الثقة التى نسعى جميعاً لتعزيزها.

ثالثاً ان ما نحتاج اليه اليوم اصبح يتعدى الارادة السياسية، إذ يجب علينا العودة من جديد لتأكيد الاساسيات التى لايمكن بدونها تحقيق الامن والسلم الدوليين، وأولها الإبتعاد عن المعايير المزدوجة والتسييس والانتقائية فى التعامل مع قضايا نزع السلاح أسوة بإبتعادنا عنها فى التعامل مع قضايا حقوق الإنسان.

السيدة الرئيس

إن مصر على أتم استعداد للانضمام إلى أي جهد جماعي يستهدف تعزيز التعامل مع قضايا نزع السلاح على أساس متوازن يحقق الامن لجميع اطراف المجتمع الدولى دون استثناء، وقد حان الوقت لنتحدث بصراحة عن أوضاع إقليمية ودولية مؤسفة كانت سبباً فيما شهدناه من تراجع. إلا أن الأمر يتطلب مشاركة جميع الأطراف، وخاصة الدول النووية، فى صياغة المستقبل الدولى الجديد القائم على الشرعية وحكم القانون، ونأمل أن يكون مستقبل أكثر إشراقاً يحقق لنا ولأجيالنا القادمة ما ننشده من أمن واستقرار.

وشكراً سيدتى الرئيسة.